

دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة -دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين
1996-2016 " الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا".

*The role of governance indicators in influencing the image of emerging countries ' economic activity –
a standard study for the period between 1996-2016 "The emerging Turkish economy is a model".*

أ. العربي غريسي

جامعة معسكر - الجزائر

l.ghrissi@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2019/09/12

ط.د. بلهاشمي جهيزة¹

جامعة معسكر - الجزائر

djahiza.belhachemi@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2018/12/23

Abstract:

In one way or another, the institutions affect macroeconomic and microeconomic variables. This sector has been weakened by bankruptcy cases and crises as soon as there are financial gaps or the practice of corruption policy, especially in light of the transformations defined by many countries.

And to find a way through which countries can eliminate the various corruption and achieve high growth rates adopted the term of governance, which helped the emergence of many countries and the pace of growth at their level and this will be noted through this paper by seeking to reveal the relationship between the indicators of governance and development Economic growth rates in Turkey, by conducting a standard study by using standard statistical methods and compiling the various temporal data of the variables examined to confirm our findings showing that there is a relationship between some Governance indicators and economic growth index expressed by the GDP index.

Key words: corporate governance, institutional sector, Turkish economy, economic growth, output Gross Domestic Product.

مقدمة:

نستهل مقدمة بحثنا بقول ابرهام لينكولن "إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن؟ وإلى أين نتجه؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله وكيف نفعله؟".

شهدت العديد من الدول تحولا جذريا في كيفية تنظيم وتشكيل رأس المال خصوصا في الدول المتقدمة النمو فأصبحت إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية من أولويات الدول، حيث ظهرت العديد من البحوث من قبل الباحثين في هذا المجال من مختلف التخصصات من بينهم² Weiss 1998, Sadler¹ 1992, Rudice 2000, Massey 1995, Jessop 1990, Dicken 1992) وتجد بدوره الاهتمام بدور الحوكمة ودفع حوكمة المؤسسات من أجل وضعها على لائحة وجدول أعمال الاقتصاديين والدول² فأصبحت ظاهرة مهمة خاصة مع ظهور معايير المحاسبة الدولية وتوجه العديد من الدول من أجل العمل بها ولعل ما تعرفه الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة من تغيرات وتحولات اقتصادية في العديد من الدول التي أطلق عليها بمصطلح الدول الناشئة التي تشهد بدورها تحولات جذرية واسعة في العديد من المجالات من خلال توجيهها نحو اقتصاد السوق وفتح فرص الاستثمار الأجنبي والاعتماد على القطاع

1 المؤلف المرسل: بلهاشمي جهيزة، الاميل: belhachemidhahiza@gmail.com

المؤسسي الخاص في عملية التنمية حيث بلغ الأداء الاقتصادي لهذه الدول أربعة أضعاف معدل النمو في الدول المتقدمة وحسب معهد التمويل الدولي 2012 تجاوزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة من الدول الغربية التي تعاني من أزمات اقتصادية إلى الاقتصاديات الناشئة تريليون دولار من خلال الاستفادة من فرص النمو المتاحة، حيث انخفض معدل التضخم من 7.2% إلى 5.9% عام 2012 رغم انتشار أزمات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة وأزمة الديون، من بينها أزمة تركيا 2000، أزمة جنوب شرق آسيا 1997 التي رافقتها أزمة في القطاع المالي حيث أبرزت الحاجة إلى ضرورة القيام بإصلاحات الهيكلة المالية وحسب تقرير المدير السابق للبنك الأوروبي المركزي الأداء المتميز لاقتصاديات الدول الناشئة واعتمادها على نظام الحوكمة لمواجهة مختلف الأزمات ساعد على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي فيها، رغم أن هذه البلدان شهدت العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية إلى أن تغيرها وتحولها الاقتصادي لم يكن أقل بروزا فانطلاقا من مختلف الأزمات عملت هذه الدول على إحداث تغيير في النموذج الاقتصادي من خلال انتقالها من نموذج التنمية الاقتصادي الذي تقوده الدولة إلى نموذج يعتمد على السوق والملكية الخاصة والانفتاح الخارجي، فعملت على جذب استثمارات أجنبية وأدى التدفق النقدي إلى إحداث نمو قوي غير أنها تميزت بنظم مالية ضعيفة من حيث التنظيم حيث تضاعفت فيها الأزمات³ فالدول الناشئة كغيرها من الدول الأخرى التي عانت من ظاهرة الفساد المالي والإداري مما حتم عليها تبني آلية تعالج من خلالها هذه الظاهرة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة حيث تعتبر الشفافية والمساءلة عاملين رئيسيين، فالحوكمة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الأداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على مختلف معايير الإفصاح في التعامل مع الدائنين والمستثمرين ففي سنة 2001 وضعت شركة (credit lyonnais securities) عدة تصنيفات ل 495 شركة من 25 دولة ناشئة ودرست من خلالها تصنيف حوكمة المؤسسات حيث أوضح التقرير أن المؤسسات التي تحتل مراتب عالية من خلال مؤشر الحوكمة تتميز بأداء تشغيلي أفضل وعوائد مالية أعلى ودراسة أخرى قامت بها (sarkar and sarkar 2005) على عينة من الشركات الهندية من خلال تحليل دور التغيير المؤسسي في التخفيف من آثار الديون وأظهرت النتائج أن التغيير المؤسسي حدث عندما توجهت المؤسسات نحو السوق⁴، وتشير العديد من الأبحاث والدراسات إلى دور تطبيق معايير الحوكمة في الرفع من معدلات النمو والعمل على تحقيق التنمية في الدول خصوصا بعد فشل سياساتها الإصلاحية الاقتصادية والسياسية وغيرها في تحقيق النمو فتوجهت الأنظار إلى ضرورة تحسين أنظمة الحكم والالتزام بتطبيق معايير الشفافية والمحافظة على الاستقرار السياسي والسيطرة والتحكم ومنع انتشار الفساد.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي :

الإشكالية : كيف يمكن لمعايير الحوكمة أن تكون آلية فعالة تمكن دولة تركيا من تحسين معدلات النمو الاقتصادي ؟

الفرضيات :

الفرضية الأولى : تساهم الحوكمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دولة تركيا .

الفرضية الثانية : إن تأثير الحوكمة على النشاط الاقتصادي يرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة طردية ذات طابع إيجابي بين تطبيق معايير الحوكمة وبين تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .

الفرضية الرابعة: إن تأثير مؤشرات الحوكمة على تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة تركيا يرتبط ارتباطا إيجابيا بحسن استخدامها .

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها كون موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع المرتبطة بقدره معايير الحوكمة في المساهمة في تحقيقه كمصدر أساسي لتطوير اقتصاد الدول، خاصة في ظل بحث اقتصاد العديد من الدول من بينها الدول الناشئة عن مخرج يمكنها من منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة والتأثير المباشر لذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

تقديم تفسير مفاهيمي حول معايير الحوكمة المساهمة في تطور معدلات النمو الاقتصادي .

التعرف على مدى التزام دولة تركيا بتطبيق مؤشرات الحوكمة .

تحديد مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي بدولة تركيا، وذلك خلال الفترة (1996-2016).

الأدوات القياسية للبحث: سنحاول في هذا البحث تحليل وتفسير مختلف البيانات المتعلقة بتطور مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة تركيا ومدى استخدام مؤشرات الحوكمة حيث نقدم نموذجاً يعبر عن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشر النمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات إحصائية من مختلف المصادر التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج بشأن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات النمو الاقتصادي والبحث يهدف إلى استخلاص نتائج نظرية قياسية إلى جانب توضيح العلاقة بين المتغيرين.

منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال الأدبيات الاقتصادية، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية التعرف على أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في دولة تركيا.

كما تم تقسيم البحث إلى قسمين، حيث نتناول في المحور الأول مفاهيم حول الحوكمة ومؤشراتها والدول الناشئة وفي المحور الثاني الطريقة المستخدمة في البحث و النتائج ومناقشتها .

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

يعتبر الامتثال لتطبيق مؤشرات الحوكمة من العوامل الأساسية التي ساهمت وعملت على بروز العديد من الدول من بينها الدول الناشئة التي أصبحت توجه إليها الأنظار من قبل الباحثين والمؤسسات وحتى المستثمرين من خلال ما يعكسه نجاحها الاقتصادي حيث سوف نتطرق في هذا المحور إلى التعرف على مفهوم الحوكمة ومختلف مؤشراتها وكذلك معرفة ما المقصود بمصطلح الدول الناشئة .

أولاً: مفهوم الحوكمة:

الحوكمة مفهوم قدم برز في تحليلات الاقتصاديين الأمريكيين وبالضبط في المقالة التي نشرت عام 1937 ل (Ronald Coase) حول "طبيعة الشركة" التي أوضح من خلالها أن وجود مختلف الآليات الداخلية في المؤسسة والتنسيق بينها من طرف مختلف الجهات الفاعلة فيها يسمح لها بالحد من تكاليف المعاملات التي يولدها السوق ، من خلال الهيكل التنظيمي أو المعروف بميكال الإدارة ، فحوكمة المؤسسات ليست مفهوم جديد فقد كانت من أهم أسباب ظهورها الانهيارات المالية لكبرى الشركات المالية العالمية (ENRON ,WORLD COM, PARMALAT) حيث أدى ذلك إلى فقدان المستثمرين الثقة في إدارة المؤسسات إلى جانب ضعف آليات الحوكمة التي حدثت من جرائها عدة تغييرات من قبل العديد من الدول في أنظمتها التشريعية مثل إصدار قانون (Loi sarbanes -oxley ausc états .unis) وإصدار العديد من المبادئ من قبل مؤسسات دولية وعالمية مثل: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في المجال الاقتصادي وتقرير (Dey) في كندا، تقرير (Cadbury) إلى جانب تقرير (Treadway) (في الولايات المتحدة ،حيث تضمنت جميع التقارير إلى اقتراح العديد من الآليات والمبادئ التوجيهية للعديد من الآليات الداخلية والخارجية لتحسين نظام الحوكمة وتحسين الأداء المالي والتنظيمي للمؤسسات⁵، ومن ثم تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي للدول

باعتبار الحوكمة تساهم من خلال مبادئها وقواعدها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تساعد المؤسسات على خلق القيمة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ، فحوكمة المؤسسات ظهرت نتيجة التدهور وتخفيض أداء الشركات بسبب فشل نظم الرقابة المسؤولة عن رقابة عمل المديرين ، ففي سنة 1994 توجه الاقتصادي (Roe) إلى تفسير دور العلوم السياسية بأهمية ظهور نظم وطنية مختلفة للحوكمة ، من خلال مجموعة من شبكات التحليل القانوني باعتبار أن الخلل يكمن في أنظمة الحكم داخل الشركة ، حيث يعرف الحكم بأنه "نظام للأنظمة الإدارية المباشرة" ، وقد تجدد ظهوره بقوة في المجال الاقتصادي مع ظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد ، فنظام الحكم يمثل مجموعة من الآليات والقواعد المؤسسية تحدد قواعد اللعبة بالنسبة للمديرين ممثلة عن طريق مجموعة من المصفوفات ، وقد عرف (Charreaux) الحكم بأنه "مجموعة من الآليات التنظيمية والمؤسسية التي تحدد السلطات وتؤثر على قرارات المديرين ، أي أنها تحكم سلوكها وتحدد مجالها التقديري" ، فحسب كل من (Ion stegaroui ,Manoela popescu ,Luminita cecilia crenicean) (فحوكمة الشركات تعني مختلف عمليات صنع القرار والطريقة التي تنفذ من خلالها القرارات داخل المؤسسة فحوكمة الشركات هي فرع من الاقتصاد الذي "يدرس كيف يمكن للأعمال التجارية أن تصبح أكثر كفاءة من خلال استخدام الهياكل المؤسسية" .⁶

1- مؤشرات الحوكمة :⁷

تختلف مفاهيم الحوكمة بين الجهات والمنظمات المفسرة لها ، كما تختلف مؤشرات مؤسستها من مؤسسة إلى أخرى فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية لمصطلح الحوكمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير الأساسية والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية كل مؤسسة متخصصة في نوع معين من المعايير ، ونظرا لكون مفهوم الحوكمة مرتبط بدراسات كل من (Kauffman et al,2004) في البنك الدولي الذي حدد طرق قياس درجة الحكم بستة معايير للحوكمة على مستوى الدول ، وفي هذا الصدد يقترح Kauffman ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في دولة ما أو مؤسسة ما ، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين ، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما يعرف بأبعاد الحوكمة والتي تتمثل في ست معايير والتي تعتبر مبادئ العامة للحوكمة وهي كالتالي :

1-1- مؤشر السيطرة على الفساد: (Control of Corruption (CC) : يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد والتحكم فيه في بلد ما ، إلى جانب معرفة مدى سلطة معرفة المواطنين على محاسبة المسؤولين عن إعداد السياسات الحكومية عن أخطاء المرتكبة من قبلهم ، بالإضافة إلى مراقبة أداء عمل الحكومة.

1-2- مؤشر المشاركة و المساءلة : (Voice and Accountability (VA) : يعكس ويقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ، و رسم السياسات الحكومية. وقياس مستوى الإعلام والإفصاح عن المعلومات لدى الدول والمؤسسات .

1-3- مؤشر سيادة القانون: (Rule of Law (RL) : يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل عادل

1-4- مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها : (Regulatory Quality (RQ) : يقيس مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات فعالة.

1-5- مؤشّر الاستقرار السياسي (PS): (Political Stability and absent of violence): يعكس هذا المؤشر مدى الاستقرار السياسي الذي يسود دولة معينة.

1-6- مؤشّر فعالية الحكومة (GE): Government Effectiveness : يقيس المؤشر فعالية الحكومة (نوعية الخدمات العامة، وكفاءة جودة الخدمات المدنية، و استقلال الإدارة و درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط والممارسات السياسية).

ثانياً: مفاهيم عامة حول تفسير مصطلح الدول الناشئة:

تعتبر الدول الناشئة من بين الدول التي أصبحت تتمحور حولها العديد من النقاشات والتحليلات من قبل الباحثين والمؤسسات غير أن هناك العديد من المفاهيم التي ظهرت بشأن هذا المصطلح .

1- بعض المفاهيم حول الدول الناشئة :

حسب (simon 1997) البلدان الناشئة هي تلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فهي تشهد تحولات جذرية على مستوى مؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تعرف اقتصادياتها نمو سريع وتوجه قوي نحو اقتصاد السوق القائم على الاعتماد على المؤسسات كأساس للتنمية وتتمتع هذه البلدان بقدرة أعلى من البلدان المتقدمة النمو على توفير الفرص للمستثمرين لتحقيق أرباح أعلى وهي تتنافس على احتلال مراكز الصدارة في العالم ومنافسة الدول المتقدمة⁸، فهي مجموعة الدول التي تتميز بصغر حجم اقتصادها وتتمتع بوجود كثافة سكانية عالية والعديد من الخصائص الأخرى .

فالدول الناشئة هي تلك البلدان النامية ذات نمو اقتصادي مستدام⁹، بينما يفسر كل من الباحثان (mishel fou Quin et Françoise lemoine) مصطلح "الناشئ" أو "الظهور" بأنه عبارة عن مصطلح من المصطلحات المالية حديثة الظهور غير أن هذا المصطلح ألقى التفاتاً واهتماماً بارزاً من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية والعالمية فهذا المصطلح ظهر ابتداءً من سنة 1990 والذي يعكس ويترجم نسبة الانفتاح المالي التي ظهرت في بعض أسواق الدول النامية حيث صنفت هذه البلدان من خلال ثلاث مؤشرات وخصائص: نسبة ومستوى التنمية الاقتصادية، مستوى النمو، نسبة المساهمة في التجارة العالمية .

حيث يحدد مصطلح ومفهوم "الناشئة" على أساس كل من: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعادل 1% من الناتج الإجمالي العالمي .
- يعبر عن مستوى الدخل المنخفض للفرد الواحد من خلال تعادل القوة الشرائية .

حققت العديد من الدول لهذه المعايير من بينها البرازيل، الصين، الهند، المكسيك، روسيا وذلك خلال عام 1993 وعام 2004¹⁰ فمصطلح الدول الناشئة يشير إلى مجموع الدول ذات الاقتصاديات المتطورة التي تسعى جاهدة إلى تفعيل وخلق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، فحسب الخبير الاقتصادي (Antione van Agtmael) فمصطلح الأسواق الناشئة ظهر منذ 1981 وذلك من خلال الإشارة إلى بعض اقتصاديات دول العالم الثالث التي كانت تمر وتعرف مرحلة انتقالية حيث عرفت عملية تنمية توسعية أما في سنة 2001 وحسب (christophe jaffrelot , jérôme sgard 2008) الدول الناشئة هي تلك المجموعة التي تعرف اليوم تحولا اقتصاديا يتميز بالحركة السريعة في عملية النمو حيث كانت منذ السنوات الماضية جميع الدول تعيش نمط معين من الحياة وترفع مستوى معين من الإنتاجية وبعدها عرفت بعض دول أوروبا والولايات المتحدة حركة وانطلاقة اقتصادية بينما استمرت باقي دول العالم في الركود¹¹، إلى أن الدول الناشئة تشهد اليوم ارتفاعاً لا مثيل له في معدلات النمو جانب التوسع التجاري والنمو الديمغرافي الهائل حيث

تحقق بعض الدول اليوم خطوات ومعايير سوف تمكنها من احتلال مركز قيادة العالم في السنوات القادمة كالصين والهند والبرازيل وغيرها. والجدول الموالي يفسر أغلب الرموز التي تدل على مجموعة الدول الناشئة .

الجدول رقم (01): تفسير بعض الرموز التي تعبر عن مجموعة من الدول الناشئة .

الدول الناشئة	التسمية
الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وشميلي	(rapidly developing economies)
البرازيل ،روسيا ،الهند والصين	(BRIC)
البرازيل ،روسيا ،الهند ،الصين ،أوروبا الشرقية وتركيا	(BRICET)
البرازيل ،روسيا ،الهند ،الصين وجنوب إفريقيا	(BRICS)
البرازيل ،روسيا ،الهند ،الصين والمكسيك	(BRICM)
مصر ،اندونيسيا ،بنغلاديش ،إيران ،المكسيك ،باكستان ،نيجيريا ،فلبين ،تركيا ،كوريا الجنوبية ،فيتنام	(Eleven)
كولومبيا ،اندونيسيا ،فيتنام ،مصر ،جنوب إفريقيا	(CIVETS)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Daniela –neonila ,mardiros ,roscana-manuela dicu « the emerging economies classification in terms of their defining ,grouping criteria and acronyms used for this purpose »,jel classification :H10,H61,H772, p :311,319.

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة مفهوم الدول الناشئة التي تعتبر مجموعة من الدول ذات الخصائص الاقتصادية والطبيعية والسياسية والثقافية المختلفة وهي من قارات مختلفة إلى أنها تشترك في ميزة واحدة كونها دول ذات الدخل المتوسط وتوفر فيها كل الإمكانيات والشروط التي تمكنها من مواصلة النمو في الأجل الطويل حيث تعرف نمو اقتصادي سريع ،كثافة سكانية عالية تتميز بعضها بصغر حجمها والبعض الآخر بأكبر حجمها تترجع على قاطرة العالم من حيث توسعها التجاري والاقتصادي عبر الدول .

2- نظام الحوكمة في الدول الناشئة: يختلف نظام الحوكمة من دولة ناشئة إلى أخرى وهذا ما يمكن تفسيره في هذا الجانب حيث باتت حوكمة المؤسسات مصدر قلق العديد من الدول الناشئة حيث حظيت بالعديد من المناقشات والدراسات من قبل الباحثين باعتبارها المحرك الديناميكي لعملية النمو الاقتصادي ،كما أبرزت دراسة (Hermes et al 2007) أن مختلف القوانين والسياسات المتعلقة بحوكمة المؤسسات في الدول الناشئة متشابهة لان لديها نفس الهدف الذي يتطلب الامتثال لمعاييرها وتطبيقها والمتمثل أساسا في تحرير الأسواق وزيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات من خلال فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب وتعزيز ثقة المؤسساتين الرئيسيين وتحقيق التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي¹² فحسب (Bernstein attributes) تعاني الدول الناشئة من ضعف وعدم كفاءة نظام حوكمة المؤسسات¹³ ، فحسب كل من :

(michael n.young ,mike w.peng,david ahlstrom,Garry D.Brutin and yi iang 2008) فكل دولة أو اقتصاد ناشئ لديه نظام حوكمة مؤسسية معين يعكس مختلف الأوضاع السائدة فيها والترتيبات والتنظيمات المؤسسية داخلها¹⁴،فالدول الناشئة تلعب دورا مهما في مجال تكريس مبادئ الحوكمة المالية الدولية (gouvernance financiere international) وذلك من اجل احتلال مكانة هامة في المنظمات الدولية ومؤسسة بريتون وودز والعمل على تعزيز مكانتها ودورها في صندوق النقد الدولي حيث أصبحت أكبر مساهم فيه (6.394%) وتعتبر كل من البرازيل 2.316%،الهند 2.751% روسيا 2.706% من بين المساهمين العشر الأوائل في صندوق النقد الدولي¹⁵.

وباعتبار الاقتصاد التركي ينتمي إلى قائمة الدول الناشئة سوف نتطرق إلى مختلف المميزات الأساسية لهذا الاقتصاد إلى جانب نظام الحكومة الذي يسوده.

3- الملامح الرئيسية لتطور الاقتصاد التركي انطلاقا من أزمة 2008-2009: تتميز دولة تركيا بالعديد من الخصائص من بينها:¹⁶

في الجانب الاقتصادي: تتميز دولة تركيا بوجود سوق عمل متاحة لجميع المؤسسات من خلال عمل مؤسساتها الناشئة على السيطرة على مختلف الأسواق الخارجية المحاذية لها وأصبحت العديد من المدن التركية مناطق صناعية ومالية إضافة إلى توفير الحماية القانونية للمستثمرين، والجدول الوالي يبين مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات (0=أقل إفصاحا إلى 10=أكثر إفصاحا).

الجدول رقم (02): مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات (0=أقل إفصاحا إلى 10=أكثر إفصاحا) من سنة 2005 إلى سنة

2016.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤشر	8	8	8	9	9	9	9	9	9	9	9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الجدول تطور مؤشر نطاق إفصاح الشركات التركية من سنة إلى أخرى حيث تتمتع الشركات بأعلى مؤشر إفصاح .

الجانب التجاري: تضاعف حجم التجارة الخارجية لدولة تركيا خلال السنوات الماضية من خلال الاعتماد على تنوع منتجاتها

وصادراتها من المنتجات التعدينية والزراعية خلال سنوات 1980 وفي الوقت الحالي 90% من الصادرات التركية من المنتجات الزراعية .

الميزان التجاري: لا يزال الميزان التجاري التركي يعاني من العجز بسبب ارتفاع حجم الواردات الطاقوية والسلع الوسيطة المصنعة

حيث تغطي الصادرات ما قيمته 60% من الواردات .

الاستثمار الأجنبي المباشر: تضاعف حجم تدفق رأس المال الأجنبي إلى تركيا ابتداء من عام 2006 وقامت المؤسسات التركية

بالاستثمار في الدول المستقلة (الشرق الأوسط).

النظام المالي: أصبحت مدينة اسطنبول التركية مركزا ماليا للدول الناشئة والمستثمرين الأجانب .

الحساب الجاري: بلغ العجز في الحساب الجاري عام 2006 ما يعادل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي حيث عملت السلطات

الحكومية التركية على استقطاب الرأس المال الأجنبي من اجل تغطية هذا العجز في الحساب الجاري .

البحث والتعليم: تخصص دولة تركيا حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي كميزانية لتغطية نفقات التعليم فحسب تقرير الأمم المتحدة

الإجمالي تراجع برتبة 20 في التصنيف العالمي من حيث مؤشر التنمية البشرية وذلك لعدم اهتمام الحكومة التركية بالاستثمار في رأس

المال البشري فانخفاض متوسط الاستثمار في رأس المال البشري قد يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية لدولة تركيا مقارنة بالدول

الناشئة الأخرى التي تخصص ميزانيات خاصة من اجل الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الاستثمار في مجالات البحث العلمي

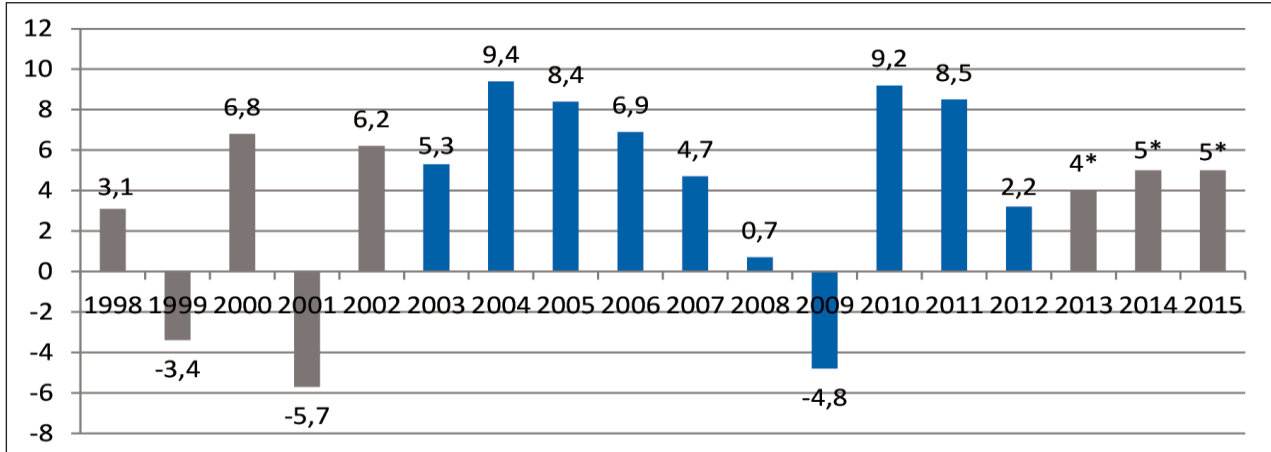
والتعليم .

القطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي من التهميش من خلال عدم الاهتمام بهذا القطاع إلى جانب نقص الإنتاجية حيث يستقطب

30% من السكان العاملين في القطاع الزراعي وتساهم المزارع العائلية الصغيرة في 10% في الناتج المحلي الإجمالي .

مجال الطاقة: تمثل نسبة 30% من الواردات التركية فقامت بإجراء العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول من اجل تزويدها بالمصادر الطاقوية والنفط.

الشكل (01): نمو الناتج المحلي الإجمالي تركيا.



Source :Karagöl, Erdal Tanas. "The Turkish Economy During the Justice and Development Party Decade." *insight Turkey* 15.4 (2013): p :117.

من خلال الشكل السابق نلاحظ الاختلاف في نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة تركيا من سنة إلى أخرى .

4-نظام الحوكمة في دولة تركيا: تحتوي دولة تركيا على نظام قوي لحكومة المؤسسات وهذا ما يعكس النجاح والنمو الذي تحققه مؤسساتها بالإضافة إلى سيادة القانون في دولة تركيا كما هو معروف تعرف دولة تركيا باستقرارها السياسي ونزاهة أنظمتها القانونية فحسب (belverd E.Needles ,JR,Ahmet turel 2012) تتميز دولة تركيا بكونها تحتوي على نظام قوي وتنظيمي لحكومة المؤسسات حيث يتضمن نظام حوكمة المؤسسات في دولة تركيا مجموعة من الخصائص نذكر منها :¹⁷

-تركز الملكية وعدم وضوح هياكل الرقابة، محدودية المساهمة المؤسسية، عدم الاستغلال الجيد للسوق،الضعف في تطبيق القوانين .

الجدول رقم (03): أداء دولة تركيا في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للفترة (2008-2016)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر السيطرة على الفساد	0.04-	0.06-	-0.08	-0.14	-0.21	-0.25	-0.34	-0.37	-0.63
مؤشر فعالية الحكومة	0.27	0.28	0.29	0.35	0.41	0.38	0.37	0.22	0.05
مؤشر الاستقرار السياسي	-0.28	-1.03	-0.92	-0.96	-1.22	-1.25	-1.09	-1.49	-2.00
مؤشر جودة التشريعات	0.26	0.28	0.30	0.37	0.42	0.43	0.40	0.27	0.20
مؤشر سيادة القانون	0.08	0.10	0.11	0.07	0.04	0.07	0.01	-0.11	-0.16
مؤشر المشاركة و المساءلة	0.11	0.09	0.03	0.04	0.16	0.09	-0.15	-0.15	-0.20

source : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>.

تفسير مؤشرات الحوكمة من خلال الجدول السابق في دولة تركيا :

بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد: يلاحظ من خلال الجدول أن قيم مؤشر السيطرة و مكافحة الفساد سالبة طوال فترة الدراسة 2008-2016 مما يعكس ما ضعف دولة تركيا في مكافحة الفساد إلى جانب انتشاره في أنظمتها السياسية ، وعدم امتلاك مواطني دولة تركيا القدرة على مساءلة و محاسبة القائمين على إدارة شؤون الدولة وتسييرها .

مؤشر فعالية الحكومة: يلاحظ من خلال الجدول أن فعالية الحكومات في تركيا قد صنفت في الفئة الجيدة نوعا ما بالنسبة لتركيا ، حيث نلاحظ تحسن ملحوظ في قيمة المؤشر الذي يتراوح بين الارتفاع والانخفاض .

مؤشر الاستقرار السياسي: صنفت تركيا ضمن فئة الدول التي تعرف استقرار سياسي .

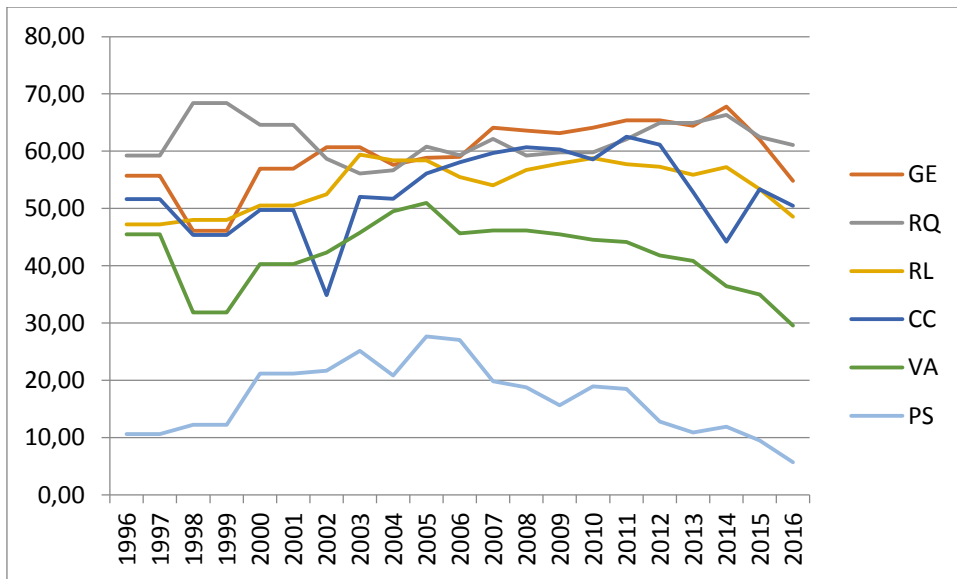
مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها: من خلال بيانات الجدول فإن درجات مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في تركيا اتجهت من وضع حسن إلى جيد مما يعني أن الحكومة التركية تعمل على تحسين جودة التشريعات حيث تقوم الحكومة بوضع السياسات الفعالة لتشجيع تنامي وتكامل القطاع العام مع القطاع الخاص، وتوفير مختلف القوانين التي تعمل على حماية وتشجيع الاستثمار وهذا ما أدى إلى بروز الاقتصاد التركي من خلال الثقة الممنوحة للمستثمرين لتنمية الاقتصاد التركي .

مؤشر سيادة القانون: وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر سيادة القانون اتجهت من وضع جيد إلى وضع أكثر تحسن ، ما يعني أنه من الناحية الواقعية أن الحكومة التركية تعمل على بذل جهود فعلية معتبرة لوقف انتشار الفساد أو إصلاح مختلف القوانين والأنظمة السياسية والعمل على زيادة الثقة في إمكانية حماية الحقوق العامة و الخاصة ، وتكريس مبدأ سيادة القانون .

مؤشر المشاركة و المساءلة: .وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر المشاركة و المساءلة تراوحت بين الموجبة والسالبة في دولة تركيا طيلة فترة الدراسة 2008-2016 حيث تراوحت من جيدة إلى متدنية نوعا ما .

وعليه من خلال تفسير مؤشرات الحوكمة في دولة تركيا تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية خلال فترة 2008,2016 تحسن نظام الحوكمة في تركيا، و هذا من خلال التباين في بعض مؤشرات الحوكمة .

الشكل رقم (02): مؤشرات الحوكمة في دولة تركيا .



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

5-تحليل العلاقة بين الحوكمة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال المؤشر النمو الاقتصادي انطلاقا من الدراسات السابقة :

فانطلاقا من دراسة (Gurarda, S., Ozsoz, E., & Ates, A. (2016). بعنوان Corporate Governance Rating and Ownership Structure in the Case of Turkey) حيث قاموا بدراسة تأثير حوكمة الشركات على هيكل الملكية في تركيا باعتبارها سوق ناشئ وتمت الدراسة بجمع البيانات من 22 مستثمرا في شركات وهيكل ملكيتها من الشركات المدرجة في بورصة

تركيا واهتموا بجانبين من الملكية ملكية الأسرة والملكية الأجنبية وتوصلت الدراسة إلى أن الأرباح تتأثر بحجم وطبيعة المؤسسة وزيادة الرقابة الممارسة من قبل العائلات على الشركات التركية خطوة مهمة لتحسين حوكمة الشركات في تركيا، وأن الملكية الأجنبية لشركات لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي حيث تساهم في زيادة الأرباح، إضافة إلى دراسة (Brown, et. al, 2004): « corporate governance and firm performance التي هدفت إلى إنشاء مقياس واسع لحوكمة الشركات ويعتبر مقياس مركب يتكون من 51 عاملاً وتشمل 8 عناصر من حوكمة الشركات (التدقيق الداخلي، مجلس الإدارة والأنظمة والقوانين، مستوى التعليم لمجلس الإدارة، مكافأة المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة الملكية، السياسات المستقبلية قانون التأسيس). وتم دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء التشغيلي وقيمة الشركة والعائد على السهم للمساهمين. لعينة 2327 شركة ومن نتائج الدراسة حسب مقياس الحوكمة مكافآت مجلس الإدارة والمدراء له علاقة طردية بالرفع من أداء الشركة وله علاقة عكسية مع الملكية حيث تأثر نوعية الملكية على أداء المؤسسة، وحسب دراسة (rodrik autres 2002,2003,2004) نوعية المؤسسات في أي بلد تعكس نوعية جميع القطاعات التي من شأنها العمل على تحقيق الاستقرار ومن خلال دراسة (demirguç-kunt& detragiache 1998) من خلال دراسته وتحليله لمدى مساهمة البيئة المؤسسية في الحد من مختلف الأزمات المالية وذلك باستخدام مؤشرات الحوكمة مثل درجة الامتثال للقوانين والبيروقراطية والفساد فمن بين النتائج التي توصل إليها ان البيئة المؤسسية تحد من تعرض الدولة لمختلف قضايا الفساد التي تساهم في نشوء الأزمات إلى أن دراسة (mehrez & kaufman 2000) من خلال دراسة اثر قاعدة الشفافية في المساهمة في الحد من حدوث الأزمات المالية في النظام المالي ومن بين النتائج المتوصل إليها أن الاقتصاد الضعيف من حيث مدى تطبيق معيار الشفافية أكثر عرضة لموجة الأزمات ودراسة (barth ,caprio& levine 2004) التي توصلوا من خلالها إلى أن كل من القواعد التنظيمية المساهمة في نشر المعلومات تساعد على تحقيق الاستقرار المالي¹⁸.

المحور الثاني: الدراسة القياسية: سنحاول في هذا القسم من البحث تحليل وتفسير مختلف البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي في دولة تركيا ومؤشرات الحوكمة المالية حيث نقدم نموذجاً يعبر عن العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات البنك الدولي الذي يعطينا بيانات ومؤشرات إحصائية حول الحوكمة و النمو الاقتصادي التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج بشأن العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي والبحث لا يهدف إلى استخلاص نتائج نظرية وإنما لتوضيح العلاقة بين المتغيرين حيث تشمل دراستنا الفترة من 1996 إلى 2016 وترتبط هذه الفترة بالتغير والانطلاق الاقتصادي الذي عرفته دولة تركيا منذ السنوات الماضية . وعليه فانطلاقاً من دراسة (Kaufman 2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل الرفاه الاجتماعي، نوعية الهياكل المؤسسية، استقلالية القضاء، ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، أما الباحثان (Roll and Talbott 2003) بينا بان كل من الفروق والتباين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين مختلف الدول يمكن تفسيرها انطلاقاً من اختلاف العديد من العوامل كالحقوق السياسية وحقوق الملكية، أما (Khan 2007) بين بان هناك علاقة بين الحكم الرشيد وزيادة معدل نصيب الفرد من الدخل وهو ما يفسر بان الحكم الرشيد عامل أساسي في عملية النمو الاقتصادي، أما كل من (Kurtz and and Shrank 2007) هناك بعض الاقتصاديين الذين يعملون على انتقاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد بحيث يرون بان ليس هناك علاقة تجمع بين المؤشرين ولهذا فان الارتباط بينهما يمكن أن يكون نظرياً فقط لعدم وجود الحجج الكافية لدعمه¹⁹، فحسب دراسة كل من (kaufman & kraay 2002, mehanna, yaz 2000, united nations 2000, beck&sariedine 2010) هناك علاقة تربط بين النمو الاقتصادي والحوكمة وهي قابلة للتحليل

والتفسير عندما تكون الممارسات الرشيدة تؤدي إلى النمو الاقتصادي ويؤدي النمو إلى الحكم أما (mimicopoulos et al 2007) (2007, united nations, santiso 2001), من خلال ممارسة الرقابة الداخلية تبين أن ممارسات الحكم الرشيد وسيلة للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي كما يجادل كل من (cheema& rondinelli 2007, kaufman &kraay 2008, wilkin 2011, wilkinson 2005, osborne 2004, weiss 2000, mimicopoulos et al 2007), ممارسات الحكم الرشيد من جانب الحكومة يؤثر بقوة على النمو الاقتصادي على الأقل في الأجل الطويل وحسب الباحث (abdellatif 2003) الحكم السيئ والغير الديمقراطي يؤثر على التنمية ولديه آثار إقليمية وعالمية وذلك بسبب غياب سيادة القانون وارتفاع مؤشر الفساد²⁰، وقد حاولت بعض الدراسات التجريبية (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 and 2010) و(Barro, 1996) و(Mauro, 1995) بحث العلاقة بين درجة التنمية ونوعية المؤسسات من خلال إعداد مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التعبير عن نوعية نظام الحوكمة لـ 196 دولة، ودراسة أحمد فتحي الحلو "دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة" هدفت من خلالها إلى دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في أكبر 100 منظمة غير حكومية في قطاع غزة وأثرها على مساهمة هذه المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع ومن بين النتائج المتوصل إليها من قبل الباحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=0.05$ بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة حيث يساهم تطبيق هذه المبادئ في تحقيق التنمية المستدامة حيث يساهم تطبيق تلك المبادئ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع.²¹

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

أهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع الحوكمة وأثره على النمو الاقتصادي في دولة تركيا ولدورها البارز في العمل على تحسين أداء المؤسسات ودعم سياسات الاقتصاد المحلي إلى جانب الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة والتي تشهد فيها دولة تركيا تغيرات وتحولات والتي ترافقها ارتفاع المتسارع في معدلات النمو الاقتصادي والذي قد تكون فيه الحوكمة من خلال مختلف مؤشراتها الأثر المباشر في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي .

مفهوم المتغيرات ومصدر البيانات :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في دولة تركيا حيث تغطي فترة الدراسة من عام 1996 إلى عام 2016 وقد تم استخراج بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي .

الجدول رقم (04): تفسير متغيرات الدراسة .

المتغير	تفسيره
الحوكمة	عرفها (G.CHARREAU 1997 ^o) بأنها "الآليات التنظيمية التي لها تأثير في تحديد الصلاحيات والتأثير على قرارات القادة" ²² .
مؤشرات الحوكمة	وهي المتغيرات المتعلقة بالحوكمة المالية، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي: مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛ مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛

مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛ مؤشر دور القانون ومصداقيته (RL)؛ مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛ مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA).	
يعرفه البنك الدولي 2004" انه ذلك التغير الكمي او التوسع في اقتصاد البلد "23، فالنمو الاقتصادي يعبر عن تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .	النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق .

صياغة النموذج وتقدير معالمته:

تتمثل صياغة النموذج في تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، والتي تتمثل في:

- المتغير التابع: ويتمثل في النمو الاقتصادي والمعبّر عنه بواسطة الناتج المحلي .
- المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات المتعلقة بالحوكمة، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:

- مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛
- مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛
- مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛
- مؤشر دور القانون ومصداقيته (RL)؛
- مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛
- مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA).

تم الاعتماد على إحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي و تطور المتغيرات VA, RQ, RL , GE, CC, PS, IDE، التي تتميز بخاصية الاستقرار، وعليه تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات المختلفة للحوكمة . بعد التعرف على المتغيرات التي يتكون منها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة يكون كما يلي:

$$PIB=f(VA, pv , GE, RQ, RL, CC)$$

$$PIB= a_0 + a_1PS + a_2RL + a_3RQ + a_4VA + a_5GE + a_6CC + \mu$$

حيث a_0 تمثل الثابت، و μ يمثل حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج ليعوض باقي المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج. يتم تقدير معالم النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي تعد من أفضل الطرق من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية القياسية والأكثر استعمالاً، نظراً لكونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن. كما سننعمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews9).

نتائج التقدير:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	-26711.71	11327.86	-2.358053	0.0334
Ps	-142.5168	86.47169	-1.648132	0.1216
RI	377.0670	144.1592	2.615629	0.0203
Rq	42.51487	131.4310	0.323477	0.7511
Va	-297.8864	111.4893	-2.671883	0.0182
Ge	269.5291	94.84672	2.841733	0.0131
Cc	194.6043	61.75555	3.151203	0.0071
	$R^2 =$ 0.876730	F= 16.59527	DW= 1.848235	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviews9

معادلة الانحدار تكتب بالشكل:

$$\bullet \text{ PIB} = -26711.7062876 + 194.60427461 * \text{CC} + 269.529085506 * \text{GE} - 142.516779565 * \text{PS} + 377.067022195 * \text{RL} + 42.5148723485 * \text{RQ} - 297.886433032 * \text{VA}$$

بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_1 ، نلاحظ أن $\text{prob} > 0.05$ ، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي لا يؤثر على الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمعامل دور القانون ومصادقته a_2 ، نلاحظ أن $\text{prob} < 0.05$ ، وبالتالي فإن دور القانون يؤثر على الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمعامل نوعية الإجراءات التنظيمية a_3 ، نلاحظ أن $\text{prob} > 0.05$ ، وبالتالي فإن نوعية الإجراءات التنظيمية لا تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) a_4 ، نلاحظ أن $\text{prob} < 0.05$ ، وبالتالي فإن الديمقراطية تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة a_5 ، نلاحظ أن $\text{prob} < 0.05$ ، وبالتالي فإن فعالية الحكومة تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_6 ، نلاحظ أن $\text{prob} < 0.05$ ، وبالتالي فإن مكافحة الفساد تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

أما بالنسبة للقيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2=0.876730$

فتعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 87% من التغيرات التي تحدث على الناتج الداخلي الخام، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 13 %، تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ .

إحصائية دارين واتسن كانت مساوية 1.848235 وهي تدل على عدم وجود ارتباط ما بين الأخطاء.

الاختبارات التشخيصية :

جدول رقم (06): ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic 0.778539 Prob. F(1,18) 0.3892

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 eviews

* اختبار القانون الطبيعي

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة ومعرفة طبيعة بواقي النموذج والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): اختبار القانون الطبيعي .

Jarque-Bera 0.598150
Probability 0.742248

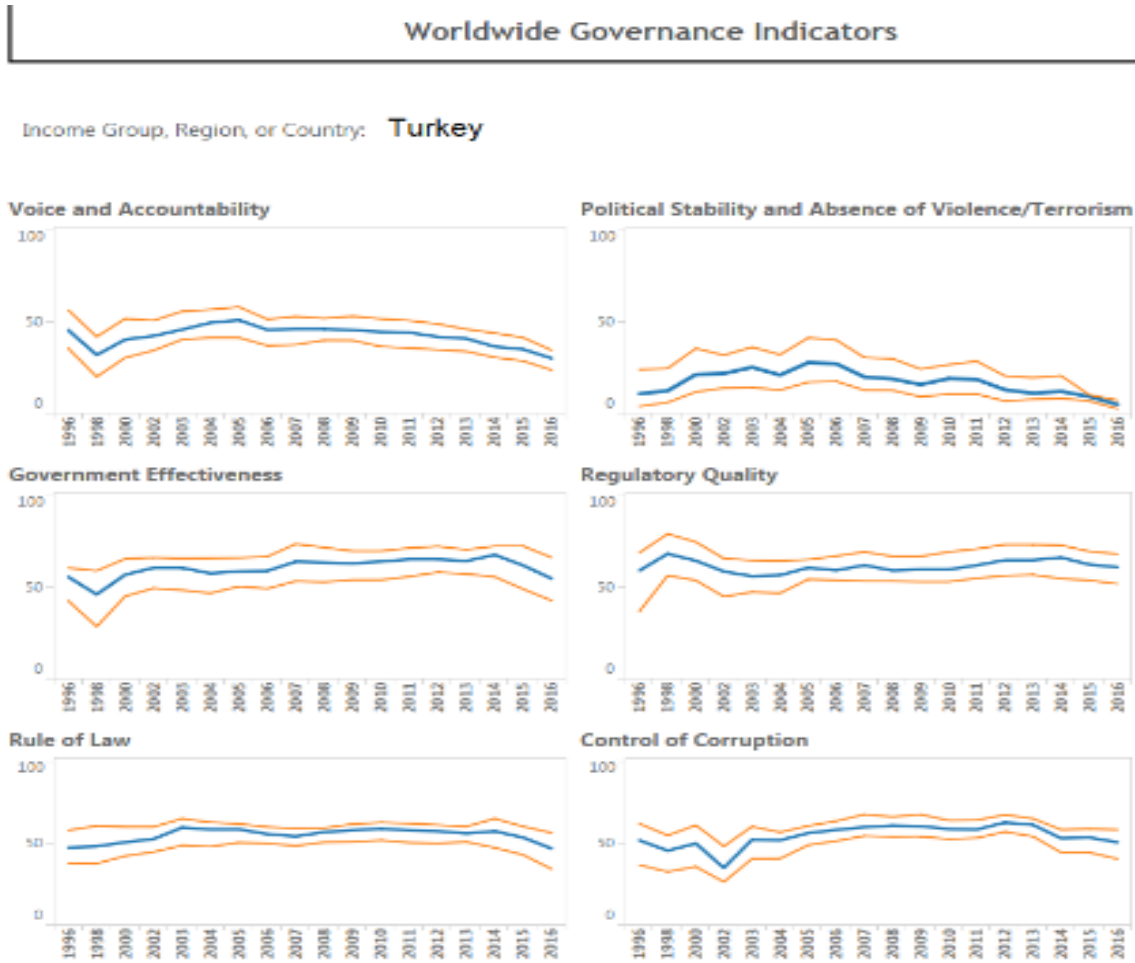
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 eviews

من خلال احتمالية $prob(jarque-bera)=0.56 > 0.05$ فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

- التمثيل البياني للمتغيرات

تشير مؤشرات الحوكمة في دولة تركيا إلى فاعلية وقوة مؤشراتها خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات التي ذكرناها سابقاً، فالمتوسط العام لفاعلية للحكومة GE يتراوح بين 0.22 سنة 2015 و 0.05 سنة 2016 ومتوسط العام لجودة التشريعات 0.43 عام 2013 و 0.20 عام 2016 هذه القيم الايجابية تدخل في إطار ما يسمى بالحوكمة الايجابية، كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (04): مؤشرات الحوكمة في تركيا خلال الفترة 1996-2016



المصدر: من الموقع <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

التفسير الاقتصادي للنتائج:

نلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا، حيث أن كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي لا تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ونتائج العلاقة يتوافق مع دراسة كل من (Kurtz and and Shrank 2007) على أن هناك العديد من الاقتصاديين الذين يعملون على انتقاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد بحيث يرون بان ليس هناك علاقة تجمع بين المؤشرين ولهذا فان الارتباط بينهما يمكن أن يكون نظريا فقط لعدم وجود الحجج الكافية لدعمه وحسب دراسة (père engjell 2015) من خلال دراسته للعلاقة التي تربط بين مؤشرات الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي لبلدان غرب البلقان خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2012 بالاعتماد على نموذج الانحدار فتحليله الإحصائي يبين تأثير كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف وتطبيق القانون على النمو أما باقي المؤشرات فتأثيرها ليس واضحا وتوصل إلى أن اثر الحوكمة في التنمية الاقتصادية لا يمكن تفسيره على المدى الطويل كما أن تفسيره لمؤشرات الحوكمة في الدول محل الدراسة لا يمكن الاعتماد على تحسين هذه المؤشرات بشأن النمو الاقتصادي في الفترات السابقة³⁰، ويمكن تفسير ذلك، بأن النمو الاقتصادي لا يتأثر بمؤشر الاستقرار السياسي للدولة، الأمر الذي يرتبط بالسياسات العامة المتبعة من قبل للدولة.

كما نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر دور القانون و الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا حيث أن كل زيادة في مؤشر دور القانون ومصادقته ب 1 %، تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي دولة تركيا، فحسب (ruxandra adriana mateexu)

(2015) سيادة القانون تعكس مدى التزام المواطنين باحترام الأنظمة السائدة في الدولة فشركات التي لها مؤشر سيادة القانون هي أكثر امتثالا لقوانين الإدارة²⁴ ويتوافق مع دراسة (Kaufman 2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل: الرفاه الاجتماعي، نوعية الهياكل المؤسسية استقلالية القضاء، ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال²⁵، ويمكن تفسير ذلك بمساهمة القوانين التشريعية والقضائية التي اعتمدها دولة تركيا في التقليل من المخاطر المرتبطة بتأثير على معدل النمو الاقتصادي .

بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) تؤثر على الناتج الداخلي الخام فنلاحظ وجود علاقة معنوية بين مؤشر الديمقراطية والناتج الداخلي الخام وتتوافق هذه النتائج مع دراسة الباحثان (Roll and Talbott 2003) بينا بان كل من الفروق والتباين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين مختلف الدول يمكن تفسيرها انطلاقا من اختلاف العديد من العوامل كالحقوق السياسية وحقوق الملكية، إضافة إلى نتائج دراسة بوزيد سايب التي توصلت إلى أن كل من معيار المساءلة والشفافية هما محورا عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك في مختلف تحليلات وأدبيات اقتصاد السوق المعاصرة²⁶ ودراسة شعبان فرح حول الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر فتوصل الباحث إلى كون كل من معيار المشاركة والشفافية والمساءلة، حكم القانون والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع والدولة هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن يكون هناك نظام حكم راشد فعال على جميع المستويات المحلية والإدارية وان يقوم على الشفافية في التسيب²⁷.

أما فيما يتعلق بنوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية)، فقد أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى البيروقراطية والناتج الداخلي الخام في تركيا ، ونتائج هذه الدراسة تتوافق مع دراسة كل من (Kurtz and and Shrank 2007) هناك بعض الاقتصاديين الذين يعملون على انتقاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد بحيث يرون بان ليس هناك علاقة تجمع بين المؤشرين ولهذا فان الارتباط بينهما يمكن أن يكون نظريا فقط لعدم وجود الحجج الكافية لدعمه²⁸

و بالنسبة لمؤشر الفساد، فقد بينت الدراسة وجود علاقة معنوية بين مؤشر مكافحة الفساد والناتج الداخلي الخام حيث يؤثر هذا الأخير في معدل النمو الاقتصادي في دولة تركيا التأثير ، أي أن مستوى الفساد في تركيا يؤثر على معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Kaufman 2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل الرفاه الاجتماعي، نوعية الهياكل المؤسسية، استقلالية القضاء، ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال²⁹ والى جانب دراسة بلخير آسيا حيث تناولت دراستها جانب إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي والتوصلت من خلالها إلى أن موضوع الفساد بكل أنواعه يعتبر من بين المعوقات الأساسية التي تعترض طريق التنمية³⁰. وفيما يخص مؤشر فعالية الحكومة أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية بين فعالية الحكومة ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا، أي أن فعالية الحكومة لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي.

نعود إلى تفسير (kurty and shrank 2006) لا يوجد ارتباط ايجابي بين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد بحيث لا يمكن أن يكون واضحا دائما وترتبط حججهم بمشكلتين تتمثل المشكلة الأولى كون أن تطبيقات مؤشرات الحوكمة التي تستند إلى تصورات قد يكون لها مضمون مغاير ومتحيز والمشكلة الثانية كون افتراض الحكم الرشيد لا يؤثر على النمو الاقتصادي فحسب بل أن النمو الاقتصادي الشامل والتنمية يحققان تحسين في الحكم³¹.

الخاتمة :

من خلال دراستنا والأدبيات المتعلقة بها أصبح من الضروري في الوقت الحالي إعادة النظر في طبيعة المؤشرات المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي خصوصا بعد فشل جميع السياسات وتوفر جميع العوامل التي من شأنها العمل على المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول وخصوصا الدول النامية والدول الناشئة التي تسعى لمنافسة الدول المتقدمة وحقن الوقت من اجل الاهتمام والالتفات حول العمل على ترسيخ معايير الحوكمة وتطبيقها من خلال : مؤشر التصويت و المسؤولية VA، مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف PV، مؤشر فاعلية الحوكمة GE، مؤشر النوعية التنظيمية RQ، مؤشر القاعدة القانونية RL و مؤشر السيطرة على الفساد CC.

فانطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الورقة البحثية التي تناولنا فيها قياس وتفسير تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال الناتج الداخلي الخام إلى تركيا، وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثير على معدل نمو الناتج الداخلي الخام في تركيا، حيث بينت الدراسة أن كل من دور القانون ومصادقته ومؤشر التصويت والمساءلة (الديمقراطية) ومؤشر الفساد إلى جانب مؤشر فاعلية الحكومة يساهمان إيجابيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي في تركيا، بينما مؤشر الاستقرار السياسي ونوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية) يؤثران سلبا على معدل نمو الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا وهذا حسب ما توصلت إليه دراسات كل من (Feleagă, N., Feleagă, L., Dragomir, V. D., & Bigioi, A. D. (2011). وذلك من خلال تحليلاتهم لمصطلح الحوكمة التي اعتبروها وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطوي³² إضافة إلى ما توصلت إليه دراسة (Maria Maher and Thomas Andersson) التي عالجت العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء الثابت للشركات والنمو الاقتصادي حيث توصلوا الباحثان إلى أن هناك تأثير مباشر لحوكمة الشركات على الأداء الثابت للشركات التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وذلك في حالة عدم التطبيق الجيد لمعايير الحوكمة، إضافة إلى ما توصلت إليه الباحثة بوزيد سايج على أن معيار الشفافية والمساءلة عاملان أساسيان لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصر³³ فالتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة من شأنه المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، وأيضاً استنادا إلى دراسة بلخير آسيا حول إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية التطبيقية الجزائر نموذجا حيث توصلت الباحثة إلى أن عملية تحول سواء ديمقراطي أو سياسي لأي دولة يعد انعكاسا إيجابيا لتجسيد معالم ومعايير الحكم الراشد حيث يعتبر بمثابة الآلية التي تعمل على تقويم هذا التحول وقياس مدى تقدم أو تأخر الدول فاعتبار الحوكمة أساس والية لتحسين الأداء التنموي أصبحت محور نقاش الباحثين³⁴، حيث يعتبر إرساء مبادئ ومعايير الحوكمة اليوم مطلبا أساسيا لحكومات الدول لما توفره من مكاسب على النمو الاقتصادي المستمر من خلال كونها تساعد على ترشيد استخدام الموارد المالية وحسن استغلالها عن طريق إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه وممارسة الرقابة على إدارة الأموال العامة وإدارة السياسات الحكومية بصفة عامة وفي الأخير نختم ورقة بحثنا بقول ابرهام لينكولن "إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن؟ وإلى أين نتجه؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله وكيف نفعله؟"³⁵.

قائمة المراجع:

¹ Dulupçu, Murat Ali. "Regionalization for Turkey: an Illusion or a Cure?." *European Urban and Regional Studies* 12.2 (2005)p :99.

²Rom sookram « corporate governance in the emerging economics of the coribbean :peculiarities ,challenges and a future pathway »,the journal of values –based leadership ,volume 9, ISSUE 1 winter /spring 2016 .

³Thiébaud, Jean-Louis. "Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique." *Revue internationale de politique comparée* 18.3 (2011):p :11-46.

⁴Feleagă, Niculae, et al. "Corporate Governance in Emerging Economies: The Case of Romania." *Theoretical & Applied Economics* 18.9 (2011)

⁵Mimouni yassine, « le développement des pme et la bonne gouvernance –cas filiale trans-canal /ouest SPA unit II relizane »,thèse de magister ,en gouvernance d'entreprise ,ecole doctorale :management des hommes et gouvernance d'entreprises ,université abou –bakr bel kaid – telemcen ,p :08 ,14.

⁶Stegăroiu, Ion, Manoela Popescu, and Luminița Cecilia Crencean. "Considerations On The Relationship Business Ethics Corporate Governance In The Knowledge-Based Economy." *Proceedings of the INTERNATIONAL MANAGEMENT CONFERENCE*. Vol. 7. No. 1. Faculty of Management, Academy of Economic Studies, Bucharest, Romania, 2013.,p :226.

⁷ لمياء هوام "دور المناخ الاستثماري في النهوض بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر"، مداخلة ضمن المنتدى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017.

⁸Ioana-Cristina, Sechel, and Ciobanu Gheorghe. "Characteristics of the Emerging Market Economies-BRICS, from the perspective of Stock Exchange Markets." *THE ANNALS OF THE UNIVERSITY OF ORADEA* 39 (2014).p :40,41.

⁹Dhahi Sellami, Nadia. *Convergence entre les institutions de gouvernance publique et privée: rôle des Systèmes Nationaux de Gouvernance: cas des pays du Maghreb: Tunisie–Algérie–Maroc*. Diss. Bordeaux 4, 2012.

¹⁰Jean joseph boillot «Onze questions sur les grandes économies émergents »op.cit.

¹¹Jaffrelot, Christophe, and Jérôme Sgard. "Les formes du capitalisme en pays émergents." *L'enjeu mondial*. Presses de Sciences Po (PFNSP), 2008. 55-66.

¹²Ruxandra adriana mateexu « corporate governance disclosure practices and their determinant factors in European emerging countries»,accounting and management information systems ,vol 14, n 01 ,2015,p:170-192.

¹³Armijo, Leslie elliot « the BRICS countries (brazil ,Russia,india ,and china) as analytical category:mirage or insight?»Asian perspective (2007) ,p:07-42.

¹⁴Young, Michael N., et al. "Corporate governance in emerging economies: A review of the principal–principal perspective." *Journal of management studies* 45.1 (2008): p :199.

¹⁵Dahoun ,dieu donné bleossi ,and marc raffinot « partenaires émergents :quels enjeux pour la soutenabilité de la dette africaine ? »2017,hal-01489974,p :08.

¹⁶Ahmet insel « la turquie :un dynamisme économique mais des incertitudes politiques »,in christophe jaffrelot l'enjeu mondial ,presses de sciences po(P.F.N.S.P) « annuel »,2008,p :129-136.

¹⁷Needles, Belverd E., et al. "Corporate governance in Turkey: Issues and practices of high-performance companies." *Accounting and Management Information Systems* 11.4 (2012): 510-531.

¹⁸Saoussen ben Gamra,dominique plihon « Qualité des institutions et crises bancaires le cas des pays émergents », hal-0057136,2007.

¹⁹Père ,engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries “ , european journal of government and economics 4.1 (2015) ,p:25-45.

²⁰Albassam,bassam a « the influence of the global economic crisis on the relationship between governance and economic growth »,florida atlantic university ,2013.

²¹أحمد فتحي الحلو "دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة"،رسالة ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية غزة،2012.

²² Hervé Alescandre « efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants »,Finance contrôle – volume 3,guin 2000,p :08.

²³Albassam,bassam a « the influence of the global economic crisis on the relationship between governance and economic growth »,op.cit.

²⁴Père ,engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries “ , european journal of government and economics 4.1 (2015) ,p:25-45.

²⁵Ruxandra adriana mateexu « corporate governance disclosure practices and their determinant factors in european emerging countries »,accounting and management information systems ,vol 14,n 01 ,2015 ,p:170-192.

²⁶Père, engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries », op.cit,p :25-45.

²⁷بوزيد سايح "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 2012/10.

²⁸شعبان فرح "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيده الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012.

²⁹Père, engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries », op.cit ,p:25-45.

³⁰Père, engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries "op.cit,p:25-45.

³¹بلخير اسيا "إدارة الحكمانية كآلية لتحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق (الجزائر أمودجا 2000-2007) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، 1430، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر.

³²Père,engjell « l'impact of good governance in the economic development of western Balkan countries "op.cit,p:25-45.

³³Felegă, Niculae, et al. "Corporate Governance in Emerging Economies: The Case of Romania." *Theoretical & Applied Economics* 18.9 (2011).

³⁴بوزيد سايح "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 2012/10.

³⁵بلخير اسيا "إدارة الحكمانية كآلية لتحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق (الجزائر أمودجا 2000-2007)، مرجع سابق.

³⁶علي الدين هلال دسوقي، محمود إسماعيل محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، المجلس الاعلى للجامعات، 1995، ص 105.

الملاحق:

ملحق رقم (01):

PIB	مؤشرات الحوكمة						السنوات
	السيطرة على الفساد CC	القاعدة القانونية RL	النوعية التنظيمية RQ	فعالية الحوكمة GE	الاستقرار السياسي وغياب العنف Ps	التصويت و المسؤولية VA	
3053,95083	51,61	47,24	59,24	55,74	10,64	45,50	1996
3144,38945	51,61	47,24	59,24	55,74	10,64	45,50	1997
4496,50317	45,36	48,00	68,39	46,11	12,23	31,84	1998
4108,12788	45,36	48,00	68,39	46,11	12,23	31,84	1999
4316,5539	49,75	50,50	64,62	56,92	21,16	40,30	2000
3119,63711	49,75	50,50	64,62	56,92	21,16	40,30	2001
3660,00507	34,85	52,48	58,67	60,71	21,69	42,29	2002
4718,50129	52,02	59,41	56,12	60,71	25,13	45,77	2003

6040,72953	51,71	58,37	56,65	57,64	20,87	49,52	2004
7384,35466	56,10	58,37	60,78	58,82	27,67	50,96	2005
8034,86916	58,05	55,50	59,31	59,02	27,05	45,67	2006
9709,49025	59,71	54,07	62,14	64,08	19,81	46,15	2007
10850,6898	60,68	56,73	59,22	63,59	18,75	46,15	2008
9036,49991	60,29	57,82	59,81	63,16	15,64	45,50	2009
10672,0569	58,57	58,77	59,81	64,11	18,96	44,55	2010
11341,134	62,56	57,75	62,09	65,40	18,48	44,13	2011
11720,3084	61,14	57,28	64,93	65,40	12,80	41,78	2012
12542,9357	52,88	55,87	64,93	64,45	10,90	40,85	2013
12127,2252	44,23	57,21	66,35	67,79	11,90	36,45	2014
10979,5257	53,37	53,37	62,50	62,02	9,50	34,98	2015
10862,6004	50,48	48,56	61,06	54,81	5,71	29,56	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .